شؤون اقتصادية

اعداد واشراف / أمل حزام

برنامج مناصرة الحق في الوصول إلى المعلومات

نظم مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي لقاء بفريق مناصرة الحق في الوصول إلى المعلومات المكون من ممثلي منظمات المجتمع المدني والشباب.

واستعرض رئيس المركز مصطفى نصر محاور برنامج مناصرة الحق في الوصول إلى المعلومات الذي يهدف إلى الحشد والتأييد من أجل إصدار قانون الحق في الوصول إلى المعلومات من قبل البرلمان بالتعاون مع مشروع استجابة، ومن خلال فريق مناصرة سيتم تدريبه

إعداد / مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

خلال الأشهر المقبلة.

وأوضح أنه سيتم تأهيل فريق المناصرة على تحليل القوانين ومهارات التفاوض والحوار والحشد والتأييد المجتمعي.

وخلال اللقاء طرح فريق المشاركين أهمية استعراض مشاريع القوانين السابقة التي تم تقديمها إلى مجلس النواب من الحكومة ومن عضو مجلس النواب النائب علي عشال، واستكمال الجهود في إخراج القانون إلى النور.

وأكد المشاركون ضرورة أن يرتفع سقف المطالب بالشفافية والافصاح في القانون بما يواكب التغيير الذي يسعى إليه الشباب في اليمن، وإعطاء صلاحيات أوسع للهيئة التي ستخول بمسئولية تنفيذ القانون.

وأشاروا إلى أهمية أن تشمل حملة التوعية ومناصرة القانون صناع القرار والنخب السياسية والمجتمعية والمجتمع بصورة عامة.

المملكة العربية السعودية احتلت المرتبة الأولى في قائمة الدول المستوردة للأسماك اليمنية لعام 2011

6 آلاف و 365 طنا كميات الصيد الساحلي خلال العام الماضي

يعد قطاع الأسماك في الجمهورية اليمنية مصدراً أساسياً لخلق عوائد الصادرات حيث بلغت قيمة الصادرات السمكية في عام(2006م) 28 مليار ريال، علماً أن المخزون السمكي يملك فرصاً عديدة باصطياد أكثر من 350 - 400 ألف طن سنوياً دون التأثير بالمخزون إلا أن حجم الاصطياد ما زال محدوداً حتى وقتنا الحالي.

إعداد / محررة الصفحة

والجمهورية اليمنية تمتلك شريطاً ساحلياً يبلغ طوله أكثر من 2,000 كم غنياً بالأسماك والأحياء البحرية إضافة إلى (182) جزيرة أهمها جزيرة كمران وزقر وحنيش الكبرى وحنيش الصغرى في البحر الأحمر، وسقطرى وعبد الكوري ودرسة وسمحة في بحر العرب، وتحوي مياهها أكثر من (350) نوعاً من الأسماك والأحياء وعليه فإن القطاع السمكي يعتبر من أهم القطاعات للاقتصاد اليمني وتتراوح نسبة مساهمة قطاع الأسماك في الناتج المحلي ما بين 1 و2 ٪ وتقدر القيمة المضافة المتولدة فيه بحوالي(49,496) مليون ريال وفقاً لآخر الإحصاءات ولكنه يعاني العديد من المشاكل.

ويؤكد تقرير وزارة الثروة السمكية مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، التي ما زالت محدودة وضئيلة لانخفاض حجم الإنتاج السمكي الناتج عن انعدام استخدام الوسائل الحديثة في عمليات الاصطياد ووجود بعض المعوقات التي تعمل على عدم استغلال هذه الثروة الاستغلال السليم لتغطية الاحتياجات المحلية والاستفادة من التصدير.

الصادرات حققت دخلا قوميا كبيراً

وارتفعت عائدات اليمن من صادرات الأسماك والأحياء البحرية خلال النصف الأول من العام الماضي إلى 155 مليوناً و941 ألف دولار مقارنة بـ 107 ملايين و596 ألف دولار خلال الفترة نفسها من العام قبل الماضي بزيادة 45 بالمائة.

وأوضح وزير الثروة السمكية السابق الأخ / محمد صالح شملان في التقرير أن الزيادة ناجمة عن ارتفاع كميات الأسماك المصدرة خلال الفترة نفسها إلى 63 ألفاً و841 طنا مقارنة بـ 48 ألفاً و 422 طنا خلال الفترة المقابلة من العام 2010م بزيادة بلغت 32 بالمائة، مؤكداً ان تلك الصادرات حققت دخلا قوميا تجاوز 638 مليون دولار أثناء تداولها وتصديرها وكذا الأرباح الناجمة عنها للشركات المصدرة، وتعود هذه الزيادة إلى الإجراءات التي اتخذتها وزارة الثروة السمكية لضبط عمليات إنتاج وتسويق الأسماك وتطبيق القوانين واللوائح السمكية وغيرها من الاشتراطات المتعلقة بالحفاظ على جودة الأسماك.

من جهته أوضح وكيل وزارة الثروة السمكية لقطاع خدمات الإنتاج والتسويق غازي أحمد لحمر أن كمية الصادرات تصل إلى أكثر من 33 دولة ..موضحاً أن المملكة العربية السعودية احتلت المرتبة الأولى في قائمة الدول المستوردة للأسماك اليمنية حيث استوردت 20 ألفاً و257 طنا بقيمة 71 مليونا و12 ألفاً دولار تلتها مصر بـ 13 ألفاً و724 طنا بقيمة 24 مليوناً و571 ألفاً دولار ثم فيتنام بـ 4 آلاف و727 طنا بقيمة 11 مليونا و147 ألف ريال.

وذكر التقرير أن الأسماك الطازجة احتلت المرتبة الأولى ضمن قائمة الصادرات السمكية من حيث القيمة حيث بلغت 20 ألفاً و66 طنا بقيمة 70 مليونا و 232 ألفاً دولار تليها الأسماك المجمدة بـ 29 ألفاً و703 أطنان بقيمة 51 مليوناً و979 ألفاً دولار.

وأشار تقرير قطاع خدمات الإنتاج والتسويق انه تم تصدير 8 آلاف و246 طنا من الرخويات أهمها الحبار وخيار البحر بقيمة 20 مليونا و673 ألف دولار بالإضافة إلى تصدير ألف و 64 طنا من القشريات بقيمة مليونين و789 طنا .

وكشفت عدد من المذكرات الصادرة عن إدارة رقابة الموارد المالية عن وجود العديد من الاختلالات المالية في مكاتب الثروة السمكية بالمحافظات تمثلت في عدم صرف المستحقات المالية للموظفين وتأخير صرف رواتبهم وعدم صرف النفقات التشغيلية الخاصة بتسيير القوارب التي تقوم بمهام الرقابة والتفتيش على الاصطياد في المياه الإقليمية.

وبحسب المذكرة رقم 1638 في المحافظات أن المكتب لم يقم بتحصيل الرسوم المضافة على خدمات الأسماك بواقع 10 ٪ من عائدات الدولة المحددة نسبة 3 ٪ من قيمة إنتاج الصيد التقليدي من الأسماك والرخويات والقشريات المصطادة، وفقا للأسعار السائدة عند البيع في مراكز الإنزال ومواقع البيع بالمزاد العلني، واستيفاء الرسوم المضافة المحددة بنسبة 10 ٪ من أجور الخدمات المحلية بواقع 5 ٪ من قيمة مبيعات الصيد التقليدي من الأسماك والرخويات والقشريات وفقا للأسعار السائدة عند البيع وفقا لسياق المادة (39) الفقرتين ا، ب من القانون رقم 2 لعام 2006 م بشأن تنظيم الأحياء المائية وحمايتها.

وطالبت المذكرة بضرورة اتخاذ اجراءات فورية لتحصيل ذلك وتوريدها كموارد محلية لصالح مديريات المحافظة لما تمثله تلك من عوائد مالية للوحدات الإدارية كون تلك الموارد مسخرة لصالح مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لقانون السلطة المحلية.

من جهة أخرى أوردت مذكرة تعقيبية خاصة بمتابعة تحصيل وتوريد رسوم مهنة مزاولة الاصطياد ورخص قوارب الصيد برقم 1590، مؤكدة لمكتب الثروة السمكية أن عدم إصدار التراخيص هو تقاعس وعدم اهتمام بالتحصيل وهو ما أدى إلى ضياع و إهدار مبالغ مالية كبيرة من الرسوم بسبب اللامبالاة من قبل قيادات مكاتب الثروة السمكية بالمحافظة بحسب المذكرة.

وحققت اليمن زيادة في كميات الصيد الساحلي بلغت 6 آلاف و365 طنا خلال العام الماضي بقيمة مليوني دولار مقارنة بـألف و949 طنا في العام الذي قبله.

غياب دور السلطات المحلية في الاصطياد التقليدي

وأوضح وكيل وزارة الثروة السمكية لقطاع خدمات الإنتاج والتسويق السمكي غازي لحمر في تقريره أن إنتاج اليمن السمكي من الصيد التقليدي خلال العام 2010م قارب 300 ألف طن تقريبا مؤكداً أن الصعوبات التي تحول دون الوصول إلى إحصائيات حقيقية عن الكميات الحقيقية من الصيد التقليدي أهمها طول الشريط الساحلي الذي يصل إلى 2500 كيلو متر ما يؤدي إلى تهرب الصيادين عن إنزال الأسماك بمواقع الإنزال المعتمدة التي يتواجد فيها مندوبو الوزارة والإحصائيون.

وأشار إلى أن من ضمن الصعوبات التي تواجهها الوزارة في الحصول على الأرقام الحقيقية للإنتاج السمكي عدم قدرة مكاتب الوزارة على السيطرة على مراكز الإنزال على امتداد سواحل الجمهورية ما يسبب تهريب الأسماك وعدم تسجيل الكميات الحقيقية من الصيد التقليدي .

بالإضافة إلى عدم تعاون الجمعيات السمكية مع مكاتب الوزارة في ضبط الإنتاج وتوريد عوائد الدولة وفقا للقانون ولائحته التنفيذية إلا فيما ندر فضلا عن غياب دور السلطات المحلية في الإشراف والتنظيم لعملية الاصطياد التقليدي وعدم التعاون مع مكاتب الوزارة في هذا الجانب إضافة إلى عدم تفعيل الرقابة الساحلية لمكافحة تهريب الأسماك والاصطياد غير القانوني.

وأضاف التقرير " أن الوزارة تعمل على تشجيع الاستثمار في الصيد الساحلي لخلق أسطول وطني وإحلاله بدلا عن الأجنبي تدريجيا على أن يقوم ملاك القوارب بإنزال كميات الصيد في المنشآت الوطنية كشرط أساسي ومن ثم إعادة تصديرها باسم الجمهورية اليمنية لخلق القيمة المضافة الناتجة عن الأنشطة الإضافية على المنتجات السمكية وخلق فرص عمل إضافية.

وأضاف" أن أهم الإشكاليات التي تواجه عمل القوارب الساحلية عدم تقبل الصيادين التقليديين لنشاطها مع انه لا يوجد هناك أي ضرر على نشاطهم كون تلك القوارب تعمل خارج خمسة أميال بحرية ويتم رقابتها عبر الأقمار الصناعية مع وجود مراقب بحري تابع للوزارة على متن كل قارب إضافة إلى الرقابة المتوفرة في الموانئ أثناء إنزال الإنتاج السمكي.

ارتفاع كلفة تشغيل قوارب الصيد الساحلي

وتابع وكيل الوزارة " كما يرافق عمل تلك القوارب العديد من الأخطار والمتاعب كالقرصنة البحرية في مياه خليج عدن والبحر العربي وكذا اعتراض الصيادين لعملها باستمرار فضلا عن ارتفاع كلفة تشغيل قوارب الصيد الساحلي ما أدى إلى توقف عدد منها لعدم قدرة مالكيها على تغطية تكاليف التشغيل ومواجهة خطر القرصنة البحرية"، موضحا أن عدد قوارب الصيد الساحلي العاملة يصل إلى 33 قاربا منها 16 قارباً انتهت تراخيصها منتصف العام 2010م.

وعن أسباب ارتفاع أسعار الأسماك في الأسواق المحلية أفاد الوكيل لحمر أن هذه المسألة مرتبطة بسياسة السوق (العرض والطلب) ما يتطلب إنشاء أسواق نموذجية في عواصم المحافظات لبيع الأسماك ستعمل على رفع حجم المعروض من المنتج وبالتالي انخفاض الطلب الذي سينعكس على الأسعار بالانخفاض.

وقال الوكيل لحمر انه لا يوجد تنظيم لعملية التسويق الداخلي ما يسبب شحة في الأسماك المعروضة للبيع وارتفاع أسعارها إضافة إلى عدم وجود البنية التحتية لأسواق البيع بالجملة والتجزئة.

وأضاف " كما أن تنظيم الصادرات عبر منفذ الطوال مع المملكة السعودية سيلعب دورا في توفير الأسماك في الأسواق المحلية كون المملكة تستورد 40 ٪ من إنتاج اليمن السمكي وأغلبها أسماك طازجة وجميعها غير منظمة ولا تخضع لمعايير وشروط التصدير ولا يتوفر لها وسائل نقل مناسبة ".

وأقترح الوكيل عدداً من التوصيات والمعالجات التي من شأنها ضبط الإنتاج والعوائد السمكية ومنها الإسراع في تشغيل آلية ربط مراكز الإنزال بالمنظومة الجديدة لمركز المعلومات السمكية الذي تم إنشاؤه مؤخرا بالوزارة وتوفير الميزانية التشغيلية لهذه المنظومة لضمان التواجد المستمر لموظفي الوزارة والصيانة المستمرة لها.

وشدد على ضرورة تفعيل دور السلطة المحلية للإسهام في الإشراف والتنظيم لعمل القطاع السمكي وتخصيص بعض العوائد السمكية للسلطة المحلية لتقوم بدورها في تنظيم الإنزال والبيع والرقابة على كافة الأنشطة على الساحل ،وكذا إعطاء التسويق الداخلي أولوية خاصة في مشاريع البنية التحتية من خلال إنشاء أسواق نموذجية في عواصم المحافظات لبيع الأسماك بالجملة والتجزئة لضمان زيادة العرض للمنتج و رفع جودته والإسهام في تخفيض أسعاره محليا.

ولفت إلى ضرورة اعتماد المخصصات المالية الكافية كموازنات تشغيلية لتفعيل النزول للتفتيش على مراكز الإنزال والمنشآت السمكية لضمان الالتزام بالمعايير والاشتراطات الصحية في الحفاظ على جودة الأسماك وكذا الرقابة على وسائل ومعدات الاصطياد ،فضلا عن تكثيف الدورات التدريبية لتأهيل كوادر القطاع السمكي لمواكبة احدث الأساليب في الاستفادة من القطاع وخاصة في مجال الجودة والرقابة البحرية.

إنشاء نظام رقابي متطور

وشدد على ضرورة إنشاء نظام رقابي متطور بأحدث الأجهزة والإمكانيات لضمان رقابة فعلية بالإضافة إلى تنشيط حركة النقل الجوي للأسماك من مطار المكلا والغيظة والاعداد لانشاء ثلاجات لحفظ الصادرات السمكية فيها بهدف تنمية الصادرات السمكية فضلا عن دعم وتشجيع المنتجات ذات القيمة المضافة وإيجاد قوارب صيد تقليدية محسنة مجهزة بوسائل ومعدات حديثة تحافظ على جودة المنتجات السمكية وتساهم في رفع إنتاج الصيد التقليدي .

ورغم أن اليمن تتسيد على شريط ساحلي يضاهي الـ 2000كم إلا أن ما تحتويه تلك البحار الغنية من ثروة سمكية باتت حكرا على موائد النخبة فقط، القادرين على دفع آلاف الريالات ثمنا للكيلو الواحد من السمك، عدا ذلك فتصدير جائر لأطنان من الأسماك بشكل يومي إلى دول الجوار والأسواق الأجنبية على حساب المواطن البسيط .

ويؤكد بائعو الأسماك في المناطق الساحلية أن أسعار الأسماك شهدت خلال الأعوام القليلة الماضية حتى يومنا هذا ارتفاعا كبيرا فاق بكل مقاييس القدرة الشرائية للمواطنين وان المواطنين أصبحوا غير قادرين على شراء الأسماك لأسرهم، وان قاموا بالشراء فغالبا ما يطلبون منا نصف كيلو لعدم قدرتهم على دفع قيمة كيلو من السمك تصل إلى نحو ألفين وخمسمائة ريال.

ويؤثر الصيد الجائر على الارتفاع الجنوني في أسعار الأسماك من قبل بواخر الاصطياد التي تقوم بتجريف مراعي الأسماك وتدمير البيئة البحرية، الأمر الذي هجر الأسماك والكائنات البحرية ذات الجدوى الاقتصادية مثل الشروخ والحبار والجمبري إلى خارج البحار اليمنية.. ما أدى إلى إجبار بعض الصيادين اليمنيين على ارتياد الشواطئ الصومالية طلبا للأسماك بعد أن كانت بحار اليمن زاخرة بمختلف أنواع الأسماك".

ارتفاع أسعار الأسماك في الأسواق المحلية يعود إلى عدم تنظيم التسويق الداخلي وغياب الرقابة والتفتيش والبنية التحتية

نافذة

التحولات الاقتصادية وتأثيرها على المجتمع اليمني

أمل حزام المذحجي

أدى استغلال البترول في البلدان العربية إلى تحولات اقتصادية و اجتماعية وبيئية وبروز انعكاسات الصناعة النفطية في العالم العربي و تحتل هذه الصناعة مكانة مهمة في اقتصاد دول لخليج العربية، غير أن حصة العالم العربي من تكرير البترول عالميا تظل ضعيفة نسبيا لأن عدد المصافي لا يوازي إلانتاج.

وتتمثل الصناعة النفطية في تكرير البترول والصناعات الكيماوية، ويشكل البترول الجزء الأكبر من صادرات بعض الدول العربية و خاصة دول الخليج العربية و ليبيا و الجزائر، ويساهم بنسبة مرتفعة من الناتج الوطني الإجمالي.

كما يؤدي استغلال مداخيل البترول (الإيرادات) في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية إلى زيادة الدول المصدرة للبترول، ما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الفردي و ضعف نسبة البطالة و الفقر و الأمية مقارنة مع الدول الأخرى.

وحسب مصادر رسمية تتصدر المملكة العربية السعودية في العالم من حيث احتياطي النفط، و تحتل قطر المرتبة الثالثة عالميا من حيث احتياطي الغاز،و دول الخليج العربي تحتل المراتب الأولى عالميا من حيث العمر الافتراضي لكل من البترول و الغاز الطبيعي.

ويعد العالم العربي أكبر منتج و مصدر عالمي للبترول و الغاز الطبيعي ويساهم بحوالي 30 ٪ من الإنتاج العالمي للبترول.

وتظهر انعكاسات استغلال النفط على تنظيم المجال الجغرافي وتحولات عديدة تشمل المجال الجغرافي بعد التحولات الاجتماعية أبرزها الانتقال من البداوة و الترحال إلى حياة التمدن و الاستقرار، و ارتفاع الدخل الفردي، و توفر التجهيزات و الخدمات، فقد لعبت دورا فاعلاً في زيادة أهمية الصناعة و التجارة و الخدمات وازدياد حركة العمران و إقامة شبكة حديثة للمواصلات و شبكة أنابيب البترول، بالإضافة إلى المرافق الاجتماعية منها الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الأخرى.

ويعتبر البترول أحد العوامل المهمة في تقدم بعض البلدان العربية وفي مقدمتها دول الخليج وانعكس ذلك في إحداث تطورات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و المحلية.

كما أن اليمن يتمتع بموقع استراتيجي ، بدءاً من مفاتيح الباب الجنوبي للبحر الأحمر، وباب المندب، والذي يعتبر طريقاً للناقلات المحملة بنفط الخليج باتجاه أوروبا. كما يربط حزام أمن الجزيرة والخليج العربي، ابتداءً من قناة السويس وانتهاء بشط العرب.

وتشير أكثر الدراسات والبحوث العلمية والتاريخية إلى أن اليمن بموقعه الجغرافي يمثل همزة وصل بين القارة الأفريقية ودول شبه الجزيرة العربية و ظهيراً آمنا لكل من السعودية وسلطنة عمان تليهما بقية دول الخليج من خلال حمايتها لحدودهما البرية الجنوبية للسعودية والغربية لسلطنة عمان.

وحسب دراسات إحصائيات معقدة أظهرت أن إجمالي سكان دول المجلس يبلغ 25 مليون نسمة، أما بالنسبة لليمن فقد بلغ إجمالي سكانها عام 2004م (21421643) نسمة، الأمر الذي يؤكد لنا الدلالات الإستراتيجية التي توضح إمكانية تعويض نقص السكان في كل من قطر والبحرين والإمارات والكويت وسلطنة عمان من خلال تشجيع سكان اليمن على الهجرة إلى دولهم في ظل التوافق الكبير بين سكان اليمن وسكان هذه الدول.

من جانب آخر فإن انضمام اليمن إلى دول المجلس يشكل الحجم الكلي لسكانها أكثر من 46060124 نسمة وسيشكل قوة بشرية إستراتيجية يحسب حسابها في ميزان القوى الإقليمية والدولية على حد سواء.

أما بالنسبة للقيمة الاستهلاكية فيوفر حجم سكان اليمن البالغ أكثر من 21 مليون نسمة سوقاً استهلاكية كبيرة للسلع والمنتجات الخليجية وخاصة في ظل الثقة الكبيرة التي تتمتع بها تلك السلع والمنتجات في الأسواق اليمنية.

إلى جانب مساحة اليمن البالغة أكثر من نصف مليون كيلومتر مربع ، تلعب دوراً كبيراً في زيادة احتمالات توفر أكثر من مورد طبيعي وإمكانية استخراجها واستثمار تلك الموارد لظروف موضوعية وذاتية، تخلق فرصا كبيرة أمام رؤوس الأموال الخليجية والاستفادة من تلك المزايا التي تقدمها بيئة اليمن الطبيعية.

وتأتي النتائج بأبعاد وفوائد اقتصادية وأمنية وسياسية يمكن الاستفادة منها سواء على مستوى مجلس التعاون الخليجي أو اليمن، بالرغم من وجود العديد من المخاوف الخليجية نحو تحقيق تلك الأهداف على ارض الواقع.

وتأتي أعمال الاستكشاف والتنقيب عن النفط في اليمن إلى مرحلة الثلاثينات من القرن الماضي عام 1938م حيث قامت عدد من الشركات بمسوحات زلزالية في بعض المناطق اليمنية أولها شركة (بترول العراق) ثم استمرت الاستكشافات من قبل بعض الشركات الأجنبية الاخرى في بداية الخمسينات والستينات وتواصلت الأعمال الاستكشافية خلال السبعينات وبداية الثمانينات وأثمرت عدداً آخر من الاستكشافات التجارية في (قطاع "18" مأرب / الجوف) حيث تم القيام بعملية التنمية المتمثلة في بناء المنشآت السطحية وإنشاء خط الأنبوب إلى البحر الأحمر، و تدشين إنتاج وتصدير النفط لأول مرة في اليمن من قطاع (18) مارب، الجوف، والإعلان عن اكتشاف النفط في محافظة شبوة في ثلاثة حقول هي غرب عياد ، شرق عياد ، أمل (قطاع 4) حيث تم استكمال بناء المنشآت السطحية ومد خط الأنبوب لتصدير النفط من تلك الحقول إلى ميناء بلحاف على البحر العربي، وتحقيق اكتشاف نفطي تجاري في حقل سونا (قطاع 14) المسيلة وعدد آخر من الاكتشافات والأعمال الأخرى منها بناء المنشآت السطحية ومد خط الأنبوب لتصدير النفط في منطقة الضبة بمحافظة حضرموت على البحر العربي، واكتشاف النفط في حقل حليوة (قطاع جنة 5) و بناء المنشآت السطحية وربط الإنتاج في هذا القطاع بأنبوب يمتد إلى منطقة امتياز قطاع (مأرب / الجوف) ليتم تصدير الإنتاج عبر أنبوب ممتد إلى البحر الأحمر، وتحقيق اكتشافات نفطية في حقول أخري، عطوف، وادي تاربة (قطاع شرق شبوة 10) و ربط الإنتاج في هذا القطاع بقطاع المسيلة 14).

وبدأت عملية الضخ للإنتاج والتصدير عبر خط أنبوب المسيلة وغير ذلك من الاستكشافات التي نفذت والتي مازالت قيد التنفيذ.